

مجلة جديد الاقتصاد

Djadid El-iktissad



ISSN : 1112-7341

البنوك الإسلامية في الجزائر بين العائد والمخاطرة دراسة مقارنة بين بنك السلام الجزائر وبنك دبي الإسلامي

د. كمال بن موسى

بُحْثِي عمارية

جامعة الجزائر 3

عضو مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية

جامعة الجزائر 3

تاريخ قبول النشر: 2017/12/31

تاريخ الاستلام: 2017/10/29

الملخص: الصناعة المصرفية الإسلامية تطورا هائلا واستطاعت ان تثبت جدارتها من خلال أدائها في السوق المصرفية والجزائر كغيرها من الدول فتحت المجال أمام هذه التجربة وأصبح لها بنكين نشطان في هذا المجال. في هذه الورقة البحثية سنحاول تقييم تجربة الجزائر في مجال البنوك الإسلامية من خلال مقارنة أداء بنك السلام الجزائر مع بنك دبي الإسلامي الرائد في هذا المجال باستخدام طريقة العائد والمخاطرة. لنخلص في الأخير إلى استنباط نقاط القوة والضعف في البنوك الإسلامية الجزائرية مقارنة بنظيرتها في الدول الأخرى.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية الجزائرية، طريقة العائد والمخاطرة، تقييم الأداء، نقاط القوة، نقاط الضعف.

Abstract : The Islamic banking industry has witnessed tremendous development and has been able to prove its worth through what it has achieved through its performance in the banking market and Algeria, like other countries, opened the way for this experience and has two banks active in this field. Through this paper, we will try to assess the experience of Algeria in the field of Islamic banks by comparing the performance of Al Salam Bank Algeria with the leading Dubai Islamic Bank using this method of return and risk. Finally, we would like to draw the strengths and weaknesses of Algerian Islamic banks as compared to other countries.

Keywords: Algerian Islamic Banks, Return & Risk Method, Performance Assessment, Strengths, Weaknesses.

مقدمة:

في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم في مختلف المجالات لاسيما المجال الإقتصادي، الأمر الذي فتح الباب واسعا أمام العديد من المؤسسات والتي أصبحت تخلق الرغبة لدى المستهلك للاستهلاك من خلال الابتكار والإبداع والتجديد المستمر عبر ما تعرضه في السوق من منتجات، ما أدى إلى اشتداد المنافسة بينها.

والمؤسسات المصرفية كغيرها من المؤسسات التي شهدت منافسة شديدة خاصة عقب ظهور البنوك الإسلامية التي وضعت شروط جديدة للعمل المصرفي اعتقد البعض أن هذه الشروط ستحد من قدرتها في أداء وظائفها الموكلة إليها، غير أن التجربة العملية للبنوك الإسلامية أثبتت أنها قادرة على أداء مختلف الوظائف المصرفية ولكن وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث استطاعت أن تلعب دورا هاما في حشد وتعبئة المدخرات المالية وتمويل الاستثمارات مما جعلها تساهم في تنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الإسلامية وحتى الأجنبية .

وباعتبار أن الجزائر دولة إسلامية فتحت المجال أمام هذا النوع من البنوك من أجل استقطاب الأموال غير موظفة في السوق، إلا أن تجربتها في هذا المجال تعتبر تجربة محدودة نوعا ما ، تحتاج إلى تقييم لمعرفة مدى قدرة هذه البنوك على الاستمرار في السوق ومدى نجاحها في أداء وظيفتها المالية ، وكذا تشخيص نقاط قوتها وضعفها ما يسمح بمعرفة مدى قدرتها على المنافسة وتكوين صورة حول وضعيتها في السوق الجزائرية ومن خلال معرفة حصتها السوقية عن طريق المبادلة بين العائد والمخاطرة، ما يعطي رؤية حول مستقبلها وما إذا كان من الممكن أن تصبح بديلا حتميا للبنوك التقليدية .

مشكلة البحث: وانطلاقا مما سبق سنتطرق إلى المشكلة المتمثلة في كيف يمكن تقييم

التجربة الجزائرية في مجال البنوك الإسلامية من حيث العائد والمخاطرة ؟

وبناء على ما ورد في الإشكالية يمكن وضع التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي وضعية البنوك الإسلامية في السوق المصرفية الجزائرية ؟

- ما العلاقة التي تربط العائد بالمخاطرة في البنوك الإسلامية؟
- فرضيات البحث: يقوم البحث على فرضية مفادها أن:
- البنوك الإسلامية في الجزائر قادرة على الموازنة بين العائد والمخاطرة .
- أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التجربة الجزائرية في مجال المصرفية الإسلامية إلى جانب التعرف على نموذج العائد على حقوق الملكية وكيفية استخدامه للمقارنة بين بنكين إسلاميين .
- أهمية الدراسة:** وتتمثل أهمية هذه الدراسة في قياس قدرة البنوك الإسلامية في الجزائر على النجاح والاستمرارية تحت قيد العائد-المخاطرة، من خلال مقارنة بين بنك دبي الإسلامي وبنك السلام الجزائر حيث يكون بنك دبي الإسلامي كمرجع للقياس باعتباره أول بنك تجاري إسلامي في العالم وله تاريخ طويل في عالم المصرفية الإسلامية.
- منهج البحث والأدوات المستخدمة:** لدراسة مشكلة البحث والإجابة على التساؤلات المتعلقة بها سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري من الدراسة، والمتعلق بالبنوك الإسلامية في الجزائر ونموذج العائد على حقوق الملكية وأما في الجانب التطبيقي فسيتم الاعتماد على المنهج التحليلي الذي يتوافق مع طبيعة الدراسة المتمثلة في المقارنة بين بنك السلام الجزائر وبنك دبي الإسلامي باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية خلال الفترة الممتدة ما بين 2011-2016 وذلك الاعتماد على ماتوفر لنا من معلومات عن البنكين من خلال تقاريرهما السنوية المنشورة على موقعهما الإلكترونيين، وسيتم استعانة برنامج معالجة الجداول EXCEL إصدار 2007 .
- الدراسات السابقة:** هناك العديد من الدراسات التي تطرقت إلى موضوع البنوك الإسلامية من بين هذه الدراسات على سبيل الذكر وليس الحصر: دراسة شيرا وخان (2000)، بوحضير ولعرابة (2010)، عبد الحفي (2014) ... الخ ، والتي تناولت موضوع المخاطر وكيفية إدارتها في البنوك الإسلامية إلى جانب دراسة قدمها كل من بن ناصر وبوشرمة (2009) والتي تناولت البنوك الإسلامية الجزائرية على وجه

التحديد، غير ان هذه الدراسات لم تتطرق إلى موضوع العائد والمخاطرة باستخدام نموذج العائد نموذج العائد على حقوق الملكية.

محاور البحث: للإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم هذه الورقة البحثية إلى محاور تمثلت في:

أولاً: الإطار النظري للبنوك الإسلامية في الجزائر بين العائد والمخاطر.

ثانياً: دراسة مقارنة بين بنك السلام الجزائري وبنك دبي الإسلامي باستخدام نموذج حقوق العائد على الملكية

أولاً- الإطار النظري للبنوك الإسلامية في الجزائر بين العائد والمخاطر: من خلال هذا المحور سنتطرق إلى البنوك الإسلامية في الجزائر بالإضافة إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بالمبادلة بين العائد والمخاطرة في البنوك الإسلامية كما يلي:

1. البنوك الإسلامية في الجزائر: يعرف البنك الإسلامي على انه مؤسسة مصرفية تلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها المصرفية والاستثمارية من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة [البلتاجي، 2012، 19]، فالبنوك الإسلامية تمتلك إيديولوجية تمارسها في عملها المصرفي تقوم على مجموعة قواعد أهمها قاعدة الغنم بالغرم والخراج بالضمان .

في الجزائر بدأت تجربة البنوك الإسلامية مع نهاية سنة 1990 بعد صدور قانون النقد والذي اعتبر من الإصلاحات الأساسية التي مست النظام المصرفي الجزائري من خلال اعتماد بنك البركة الذي اعتبر أول مصرف برأس مال مختلط (عام وخاص) بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) ومجموعة البركة المصرفية (البحرين)، حيث تم إنشائه في 20 ماي 1991 برأس مال قدر بـ 500.000.000 دج وبدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991، وفي إطار قانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، فللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات وإستثمارات موافقة لمبادئ أحكام الشريعة الإسلامية، وقد كان للبنك عدة

مساهمات منها : إنشاء شركة تأمين (البركة والأمان) سنة 1999 ، إنشاء شركة عقارية (دار البركة) سنة 2003 ومعهد البحوث والتدريب في المالية الإسلامية (مبتما) و شركة الخبرات العقارية "ساتك إيمو" وذلك خلال سنة 2015 ، وقد صنف البنك في المراتب الأولى من بين البنوك الخاصة سنة 2000 [موقع الرسمي لبنك البركة] وقد ظل بنك البركة ينشط في الساحة المصرفية الجزائرية كبنك إسلامي وحيد فترة طويلة إلى غاية 2006/06/8 أين تم تأسيس مصرف السلام الجزائر والذي يعتبر بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، وقد تم إنشاؤه بتعاون جزائري إماراتي و اعتماده من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008 كمصرف تجاري برأس مال قدره 7.2 مليار دينار جزائري، لبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة بتاريخ 20 أكتوبر 2008 وقد تم رفع رأس ماله سنة 2009 إلى 10 مليار دينار جزائري، يضم 06 فروع عبر أنحاء الجزائر: فرع دالي براهيم، فرع باب الزوار، فرع القبة، فرع البلدة، فرع وهران، فرع قسنطينة، كما يتطلع إلى افتتاح فروع أخرى جديدة على مستوى عدة مدن من بينها ولايات عنابة وباتنة وبسكرة وورقلة والعاصمة، حيث يسعى البنك إلى فتح 14 فرع نهاية سنة 2018 [الموقع الرسمي لبنك السلام]

وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض البنوك التقليدية في الجزائر التي سعت إلى فتح شبابيك اونوفد لتقديم خدمات مصرفية إسلامية كبنك الخليج، ورغم ذلك مازالت البنوك الإسلامية في الجزائر تعاني من عدة معوقات خاصة التشريعية منها اذ رغم طبيعتها الخاصة والتي تستدعي تكييف القوانين وفقا لطبيعتها، إلى أن الدولة لم تراعي ذلك بل تم تعامل معها كأنها البنوك التقليدية، الأمر الذي أثر جدلا حول السلامة الشرعية لمعاملاتها المصرفية.

2.المبادلة بين العائد والمخاطرة في البنوك الإسلامية: قبل التطرق إلى المبادلة بين العائد والمخاطرة في البنوك الإسلامية، لابد من التطرق إلى طبيعة كل من العائد والمخاطرة في البنوك الإسلامية كما يلي:

1.2. العائد في البنوك الإسلامية: يعتبر أحد أهم متغيرات التي تتحكم في قرار البنك الإسلامي بتمويل مشروع معين بعد التأكد من توافقه مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويمكن تعريفه على أنه عبارة عن مجموع المكاسب والخسائر الناجمة عن الاستثمار خلال فترة زمنية معينة، فهو مقدار الأموال المضافة إلى رأس المال الأصلي [ال شبيب، 2007، 153]، أي مقدار التغير بين ما يتم استثماره من طرف البنك الإسلامي في بداية المشروع وما تم الحصول عليه في نهاية المشروع مع قسمة الناتج المحصل عليه على مقدار الأموال المستثمرة في بداية المشروع، قد يكون سلبيا أو ايجابيا ويأخذ ثلاثة أشكال هي :

1.1.2. العائد الفعلي أو المحقق: هو عبارة عن التدفق النقدي المكتسب والمحصل عليه فعليا نتيجة الاستثمار في مجال معين يتصف بدرجة تأكد مطلقة .

2.1.2. العائد المتوقع: عبارة عن تقدير للعائد في ظل ظروف معينة (شروط معينة) يكون مرجحا باحتمالات وبالتالي فهو غير مؤكد ولحسابه لابد من معاملته باحتمال حدوثه باستخدام المعادلة التالية: [ال شبيب، 2007، 166]

$$E(r) = r_i \times p_i$$

بحيث :

$E(r)$: القيمة المتوقعة للعائد .

r : العائد .

p : الاحتمال .

i : الاستثمار .

3.1.2. العائد المطلوب: يعرف بأنه أدنى معدل عائد الاستثمار، يطلبه المستثمرون لتعويضهم عن تحمل المخاطرة وتأجيل الاستهلاك الحالي للمستقبل [بوعبدلي، 2015، 139].

2.2. المخاطرة في البنوك الإسلامية: تستند البنوك الإسلامية على فلسفة عمل قائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية ومن أهم هذه المبادئ قاعدة الغنم بالغرم القائمة على أن العائد لا يكون إلا نتيجة تحمل المخاطرة إلى جانب قاعدة الخراج بالضمان والتي تؤكد هذه القاعدة أهم سمة من سمات رأس المال في الإسلام وهي الاستعداد لتحمل المخاطرة [العلاونة، 2008، 67]، وبذلك فإن المخاطر بالنسبة للبنوك الإسلامية جزء لا يتجزأ من عملها فهي المبرر للحصول على العائد الحلال.

وقد قدمت عدة تعريفات للمخاطرة تختلف باختلاف وجهات نظر الباحثين في هذا المجال، لذلك لابد في البداية من ضبط تعريف المخاطرة فوق نظرية الاحتمالات هي عبارة عن فرصة حدوث عائد خلافا للعائد المتوقع [Budi , 2015 , 37]، وباعتبارها ملازمة للعمل المصرفي الإسلامي فيمكن تحديدها على أنها نتيجة للاختيار الذي يحتوي على عدم اليقين، مع إمكانية توليد نتائج غير مرغوبة أو عواقب سلبية أخرى يواجهها صانع القرار، وانطلاقا مما سبق ينطوي الخطر على عدة أبعاد: تكلفة الفرصة، والخسارة المحتملة، وعدم اليقين، وتلقي نتيجة غير متوقعة. ولا ترتبط المخاطر أيضا بحجم التكلفة التي يتحملها الفرد أو المؤسسة [بن براهيم، 2016، 50].

3.2. العلاقة بين العائد والمخاطرة في البنوك الإسلامية: في الواقع فإن المخاطرة والعائد هما مصطلحان متلازمان، فكل عملية تمويل أو استثمار إلا ولها وجهان وجه يمثل العوائد المالية التي سوف تتحقق والوجه الآخر يمثل المخاطر التي تواجهها، ومن القرارات المهمة في هذا المجال هو اختيار الاستثمار الذي تتلائم عوائده مع مخاطره [أبو الهول، 2012، 93]، تقوم البنوك الإسلامية باستثمار مواردها وفق صيغ تمويل قائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة معتمدة على العائد المتوقع الحصول عليه، فالبنك الإسلامي يستثمر أمواله على أساس المدى القصير والمدى الطويل استثمارات رأسمالية [ال شبيب، 2007، 153]، وأي عملية استثمارية يقوم بها البنك الإسلامي تكتنف قدر معين من المخاطرة، فتحقيق نسبة معينة العوائد المطلوبة مرتبط

بدرجة المخاطرة التي يمكن التعرض لها، حيث يعد الزمن المتغير الذي يخلق التوازن بين الرغبة في تحقيق العائد المتوقع والقدرة على تحمل المخاطر [حماد ، 2001، 78] ، ولا بد من الموازنة بينهما من خلال تحديد العائد المتوقع الذي يخلق له الرضا مقابل درجة مخاطرة مقبولة من طرفه، فالعائد المناسب هو ذلك العائد الذي لا يقل عن مستوى الربح المحقق في المشاريع الأخرى والتي تتعرض لنفس مستوى المخاطر، وتحقيقه أمر مهم للمحافظة على قيمة السوقية للبنك ، يتحدد معدل العائد المحقق وفق لمقدار الانحراف العائد المطلوب عن التقدير العائد المتوقع بسبب مشكلة المخاطر التي يتعرض لها .

4.2. نموذج العائد على حقوق الملكية لتقييم علاقة العائد - مخاطرة: في عام 1972 استنتج دافيد كول نموذج لتقييم أداء البنك، من خلال تحليل النسب والذي سمي بالنموذج العائد على حقوق الملكية، وهذا النموذج يمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح البنك الخاصة بمخاطر تم اختيارها تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر معدل الفائدة، وكذلك مخاطر التشغيل ومخاطر رأس المال [حماد، 2001، 79] ، والذي يوضح العلاقة المتبادلة بين الربحية والمخاطرة انطلاقا من اعتماده على القوائم المالية، وقد وأعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة مؤشرا متكاملًا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة [قريشي، 2004، 90-90]، ويمكن استعانة بهذا النموذج لدراسة العلاقة بين العائد والمخاطرة في البنوك الإسلامية، وهويتكون من شقين (جانبيين) هما:

1.4.2. مؤشرات العائد: اوما يعرف نظام ديون (Dupont system) يوضح هذا النظام الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول ومؤشر العائد على الأصول (ROA)، كما يبين قدرة الرافعة المالية (EM) على رفع العائد على حق الملكية (ROE) إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول [حنفي وأبوقحف، 1999، 274] ويعتبر من أكثر المقاييس أهمية لأنه يتأثر بأداء البنك، فيما يتعلق بفئات العائد

على الأصول ومؤشرات على مدى كفاءة ومقدرة البنك على تعظيم ثروة الملاك [خصاونة، 2011، 52]، ويضم المؤشرات التالية :

1.1.4.2. معدل العائد على الأصول: توضح هذه النسبة مدى الكفاءة في استخدام الأصول أو بمعنى آخر الربح العائد من الاستثمار في الأصول ويقاس ذلك مدى فعالية مجموع الأصول والذي يعتمد إلى حد كبير على مقدار الأرباح التي تتحقق من تلك الأصول [ال شبيب، 2007، 109-110]، تهدف هذه النسبة إلى بيان العلاقة بين الأرباح التي يحققها المشروع وبين الأموال المستثمرة فيه سواء أكانت هذه الأموال مقتررة أو مملوكة بشكل دائم أو مؤقت وتعكس كفاءة القرارات التشغيلية ، تقيس هذه النسبة ربحية المشروع إلى إجمالي الاستثمارات في المشروع التي وضعت على شكل أصول وتقيس قدرة الإدارة على تحقيق العائد على الأموال المتاحة للمشروع مهما كان مصدرها [سلطان، 2005، 471].

ويعتبر هذا المعدل مقياس جيد للربحية ولل كفاءة الإدارية طالما أن الهدف تعظيم صافي الثروة، ويدل هذا العائد على مدى استغلال البنك لأصوله في توليد الربح [رمضان والخليلة ، 2013، 125]، ويتحدد بمؤشرين هما :

● **هامش الربح :** يعتبر من مقاييس الربحية الرئيسية [صالح وفاضل، 2012، 149] يقيس قدرة كل وحدة نقدية من الخدمات المقدمة والمستثمرة على تحقيق الربح ويعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف.

● **منفعة الأصول :** ويسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الإستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول، أي إنتاجية الأصول، يعد من أهم مؤشرات قياس النشاط مدى فاعلية استخدام الموارد المالية داخل المنشأة مدى كفاءة في الإدارة الأصول.

2.1.4.2. الرفع المالي: يعرف الرفع المالي بأنه مدى أو نسبة الزيادة في الأرباح نتيجة استخدام أموال الغير في عمليات البنك من أجل تمويل احتياجاته المالية، وهي إحدى

نسب هيكل رأس المال والمتمثلة في أجمالي الأصول على حقوق الملكية [صالح وفاضل، 2012، 149]، وتزداد درجة الرفع المالي كلما ازداد اعتماد البنك الإسلامي على استخدام أموال الغير لتمويل رأسمالها المستثمر من اجل تحقيق دخل مرتفع للمساهمين [عبد الله، 2015، 273]، وتكون هذه النسبة في صالح البنك حينما تكون الأرباح ايجابية، وفي نفس الوقت مقياس للمخاطر لأنه يعكس حجم الأصول التي يمكن خسارتها قبل أن يصل البنك إلى مرحلة العجز عن الوفاء بالتزاماته [حماد، 2001، 84].

3.1.4.2. معدل العائد على حقوق الملكية: يعتبر هذا المؤشر من أهم مؤشرات الربحية والأداء بالنسبة لملاك المشروع إذ يعبر عن العلاقة بين الأرباح المتاحة لحملة الأسهم وحجم استثماراتهم في المنشأة، فهو يقيس العائد لكل وحدة نقدية مستثمرة من ملاك المشروع خلال السنة المالية ويعكس هذا المؤشر جميع الأنشطة المنشأة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وهوبذلك يتأثر بالرفع المالي وحجم الديون في هيكل رأس المال [رمضان والحلايلة، 2013، 129]، يقيس هذا المعدل صافي الربح إلى إجمالي حقوق الملكية وتوضح الأرباح الصافية مقابل كل وحدة نقدية من الأموال المستثمرة من قبل ملاك المشروع [حصادنة، 2011، 53]، ويمكن حسابها من خلال المعادلة التالية :

معدل العائد على حقوق الملكية = معدل العائد على الأصول $\times$ الرفع المالي

2. 4.2. مؤشرات قياس المخاطرة: تضم مجموعة من المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك عامة وهي صالحة كذلك بالنسبة للبنوك الإسلامية:

1.2.4.2. مؤشر قياس مخاطر الائتمان: يستخدم هذا المؤشر في حساب المخاطر الائتمانية التي تعتبر ذات أهمية بالغة، حيث أن عجز عدد صغير من العملاء المهمين عن الدفع يمكن أن يتولد عنه خسارة كبيرة، وتنسب المخاطر الائتمانية إلى تراجع المركز الائتماني للطرف المقابل، فمثل هذا التراجع لا يعني التخلف عن السداد، وإنما يعني احتمال التخلف عن السداد يزداد [أبو شهيد، 2013، 69]، ويمكن حساب هذا المؤشر من

خلال عدة مؤشرات من بينها : قسمة مخصصات الخسائر على إجمالي الأموال الممنوحة للعملاء .

2.2.4.2. مؤشر قياس مخاطر السيولة: يقيس هذا المؤشر مخاطر السيولة التي تنشأ من عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية، وتقلل من قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات التي حانت آجالها [حماد، 2003، 197]، وتكون أكثر شدة بالنسبة للبنوك الإسلامية وذلك لعدم قدرة هذه الأخيرة على الاقتراض بفائدة من البنوك أو من حتى البنك المركزي باعتباره المقرض الأخير، إضافة إلى عدم جواز بيع ديونها إلا بقيمتها الاسمية وأمام هذه الأسباب تصبح البنوك الإسلامية عرضة لمخاطر السيولة بشكل أكبر، ويمكن حساب هذا المؤشر من خلال قسمة مجموع النقديات والأصول غير نقدية شديدة السيولة على مجموع الودائع المستحقة للبنوك والبنك المركزي .

3.2.4.2. مؤشر قياس مخاطر التشغيل: تتمثل مخاطر التشغيل في تلك المخاطر الخسارة الناجمة عن عدم كفاية أوفشل الإجراءات الداخلية والعنصر البشري أو كما تشمل أيضا مخاطر عدم الالتزام بالشرعية ومخاطر القانونية ومخاطر السمعة [خالدي وبن حبيب، 2016، 263]، ولقياسها يمكن الاعتماد على قسمة إجمالي مصارف اليد العاملة على عدد العمال .

4.2.4.2. مؤشر قياس مخاطر سعر الفائدة: يتمثل في قسمة الأصول الحساسة لسعر الفائدة على إجمالي الأصول أو من خلال قسمة الخصوم الحساسة لسعر الفائدة على إجمالي الخصوم، وقد يبدو أن البنوك الإسلامية لا تتعرض لمخاطر السوق الناشئة عن التغيرات في سعر الفائدة طالما أنها لا تتعامل بسعر الفائدة، ولكن في الحقيقة أن التغيرات في سعر الفائدة تحدث بعض المخاطر في إيرادات المؤسسات المالية الإسلامية، فهذه الأخيرة تستعمل سعرا مرجعيا لتحديد تكاليف استثماراتها المختلفة [خان وحبيب، 2003، 65]

5.2.4.2. مؤشر قياس مخاطر رأس المال: يمكن حسابه من خلال قسمة إجمالي حقوق الملكية على إجمالي الأصول، ويرجع وجود مخاطر رأس المال إلى عدم كفاية

رأس المال لامتصاص الخسائر التي يمكن أن تحدث، وبالتالي تأثير هذه الخسائر على المودعين والدائنين [رمضان وجودة، 1996، 53].

ثانيا : دراسة مقارنة بين بنك السلام الجزائري وبنك دبي الاسلامي باستخدام نموذج حقوق العائد على الملكية .

لتقييم التجربة الجزائرية في مجال البنوك الإسلامية من حيث العائد والمخاطرة في البنوك الإسلامية الجزائرية اخترنا بنك السلام الجزائر للمقارنة ببياناته المالية والمحاسبية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية مع بنك دبي الإسلامي الذي صنف كأول بنك إسلامي تجاري وله خبرة تزيد عن 35 سنة في مجال المصرفية الإسلامية حيث تم إنشاؤه سنة 1975 .

مدة الدراسة تشمل الفترة من 2011 إلى 2016 وقد قسمت إلى جزأين: جزء يتم فيه حساب مؤشرات العائد والقسم الثاني يتم فيه حساب مؤشرات قياس المخاطر كمايلي:

1. مؤشرات العائد: سيتم حساب مؤشرات العائد لكل من بنك السلام وبنك دبي الإسلامي خلال الفترة ما بين 2011 إلى 2016 كمايلي:

1.1 حساب مؤشر العائد على حقوق الملكية: في الجدول الموالي تتضمن معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) لكلا البنكين خلال الفترة ما بين 2011 إلى 2016 كما هو مبين:

الجدول رقم (1، 1) : العائد على حقوق الملكية لبنك السلام و بنك دبي الإسلامي خلال الفترة ما بين 2011-2016.

2016	2015	2014	2013	2012	2011	
7,55	2,9	12,34	13,65	11,17	8,98	بنك السلام ROE %
14,85	16,84	15,83	10,51	10,38	10,38	بنك دبي ROE %

المصدر : إعداد الباحث انطلاقا من التقارير المالية لبنك السلام و بنك دبي

من خلال الجدول نلاحظ ان بنك السلام سجل من خلال مؤشر العائد على حقوق الملكية 8.98 % مع بداية فترة الدراسة في مقابل 10.38% بالنسبة لبنك دبي خلال نفس السنة، وقد عرف هذا المؤشر بالنسبة لبنك السلام ارتفاعا خلال السنوات: 2012 - 2013 ليصل إلى أقصى حد له خلال سنة 2013 ب 13.65%، لشهد بعد ذلك انخفاضا حاد قدر ب 2.90 % خلال سنة 2015 وقد أرجعت إدارة البنك هذا التدهور إلى حالة الركود والأزمة التي شهد الاقتصاد الجزائري مع انهيار أسعار البترول، ثم في سنة 2016 عاد وسجل ارتفاعا قدره 7.55 %، في حين سجل بنك دبي من خلال هذا المؤشر نسب متقاربة خلال ثلاث سنوات الأولى من فترة الدراسة ليعاود الارتفاع خلال السنتين المواليين حيث سجل أقصى قيمة له خلال سنة 2013 بلغت 16.84 % ثم انخفض خلال سنة 2016 مسجلا 14.85 %

وتبقى نسب مؤشر العائد على حقوق الملكية لبنك دبي الإسلامي أعلى من نظيرتها لبنك السلام بمتوسط قدره 13.13% في حين بلغ متوسط حقوق الملكية بالنسبة لبنك السلام خلال فترة الدراسة 9.43 % .

مما سبق يمكن القول البنك دبي يتميز بالربحية أعلى مقارنة ببنك السلام الجزائري لاعتماده على آليات متعددة في الاستثمار وتطبيق مبدأ التنوع في مختلف الصيغ والقطاعات إلى جانب استغلال الفرص الاستثمارية في الأسواق المالية من خلال إصدار الصكوك، فبيئة بنك دبي الإسلامي فتحت له آفاق واسعة للاستثمار في مختلف المجالات ما انعكس إيجابا على ربحيته مقارنة مع بنك السلام الذي ينشط في بيئة ذات اقتصاد ريعي لا يلعب فيه البنوك دور كبيرا .

2.1. العائد على الأصول: في الجدول الموالي تتضمن مؤشر العائد على الأصول (ROA) لكلا البنكين خلال الفترة ما بين 2011 إلى 2016 كما هو مبين :

الجدول رقم (1،2) : العائد على الأصول لبنك السلام و بنك دبي الإسلامي خلال الفترة ما بين 2011-2016.

2016	2015	2014	2013	2012	2011	
2,03	0,74	3,49	3,5	3,42	3,62	% ROA بنك السلام
2,33	2,56	2,26	1,52	1,23	1,17	% ROA بنك دبي

المصدر : إعداد الباحث انطلاقا من التقارير المالية لبنك السلام و بنك دبي

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر العائد على الأصول بالنسبة لبنك السلام في سنة 2011 قدر ب 3.62 %، في حين سجل انخفاض طفيفا خلال سنتي 2012 و 2013 حيث قدر ب 3.42 % ثم 3.20 % على التوالي، وفي سنة 2013 عرف ارتفاعا قدر ب 3.81 % ليعود و يسجل انخفاض ملحوظ خلال سنة 2015 حيث قدر ب 0.74 % والتي تعتبر سنة استثنائية خلال فترة الدراسة بنسبة لبنك السلام الجزائري، أما خلال سنة 2016 فقد سجل ارتفاعا ملموسا ب 2.03 % ، أما بالنسبة لبنك دبي فقد سجل نسبة اقل من بنك السلام خلال سنتي 2011 و 2012 بـ 1.17 % و 1.23 % على التوالي أما خلال سنتين المواليتين فقد ارتفع مسجلا أعلى قيمة له في حدود 2.56 %

وعليه فان أداء بنك السلام الجزائري أحسن مقارنة ببنك دبي من خلال تسجيله المتوسط عائد على الأصول قدره 2.80 % في مقابل متوسط عائد على الأصول لبنك دبي الإسلامي قدره 1.84 % نتيجة انخفاض في الأصول وارتفاع في استخدام الموارد التي ترفع من صافي الدخل.

3.1. معامل الرفع المالي: في الجدول الموالي تتضمن معامل الرفع المالي لبنك السلام والذي سيرمز له بالرمز (EM 's) ومعامل الرفع المالي لبنك دبي الإسلامي والذي سيرمز له بالرمز (EM 'd) البنكية خلال الفترة ما بين 2011 إلى 2016 كما هو مبين :

الجدول رقم (3،1) : معامل الرفع المالي لبنك السلام و بنك دي الإسلامي خلال الفترة ما بين 2011-2016.

2016	2015	2014	2013	2012	2011	
3,71	3,90	3,54	3,9	3,27	2,48	EM 's(%)
6,38	6,58	07	6,93	8,43	8,90	(%) EM 'd

المصدر : إعداد الباحث انطلاقا من التقارير المالية لبنك السلام و بنك دي

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان معامل الرفع المالي بالنسبة لبنك دي أعلى بكثير من معامل الرفع المالي لبنك السلام حيث سجل بنك دي من خلال هذا المؤشر ارتفاعا خلال سنتي 2011 و 2012 ب 8.9 مرة و 8.4 مرة على الترتيب مقابل 2.48 مرة و 3.26 مرة لبنك السلام خلال نفس الفترة فحين عرف بنك دي الإسلامي انخفاض في معامل الرفع المالي قدر ب 6.93 بينما واصل معامل الرفع المالي لبنك السلام في الارتفاع حيث بلغ 3.9 مرة خلال سنة 2013، في حين عرف تذبذبا خلال السنوات 2014 و 2015 و 2016 حيث سجل 3.54 مرة و 3.90 مرة و 3.71 مرة على التوالي بينما سجل معامل الرفع المالي لبنك دي الإسلامي 7مرات خلال سنة 2014 بينما انخفض خلال سنتي 2015 و 2016 إذ قدر ب 6.58 مرة و 6.38 مرة على التوالي.

مما سبق يتضح أن بنك دي الإسلامي يستخدم أموال الغير أكثر من اعتماده على حقوق الملكية مقارنة ببنك السلام وذلك راجع إلى اتساع شبكة أعماله ونشاطاته فبنك دي الإسلامي ينشط في بيئة اقتصادية تتيح له خيارات و بدائل استثمارية واسعة الأمر الذي يشجعه على استخدام صيغ تمويله مختلفة من مضاربة واستصناع ومراجعة وإجارة ... الخ إلى جانب نشاطه الواسع في السوق المالي ما يجعله يحتاج إلى أموال أكبر على عكس بنك السلام الذي ينشط في بيئة اقتصادية يكتنفها الغموض، إلا انه

يواجه موقفا أكثر خطورة مقارنة ببنك السلام وذلك لأنه يمكنه أن يخسر ضعف ما يخسره بنك السلام قبل أن يصل إلى مرحلة العجز عن الوفاء بالتزاماته.

4.1. معدل هامش الربح: في الجدول الموالي نتضمن معدل هامش الربح لكلا البنكين خلال الفترة ما بين 2011 إلى 2016 من خلال قسمة النتيجة الصافية على إجمالي الإيرادات كما هو مبين :

الجدول رقم (4،1) : معدل هامش الربح لبنك السلام و بنك دبي الإسلامي خلال الفترة ما بين 2011-2016.

2016	2015	2014	2013	2012	2011	
39	13,61	44,30	34,4	37,27	41,02	معدل هامش الربح بنك السلام (%)
46,9	59,17	51,62	32,97	23,2	21,11	معدل هامش الربح بنك دبي (%)

المصدر : إعداد الباحث انطلاقا من التقارير المالية لبنك السلام و بنك دبي

من خلال الجدول أعلاه أن معدل هامش الربح بالنسبة لبنك السلام عرف تذبذبا حيث سجل أعلى قيمة سنة 2015 بمعدل قدر بـ 44.30%، وأدنى قيمة سجلها كانت خلال سنة 2015 بـ 13.61 %، أما بنك دبي الإسلامي فقد سجل أعلى قيمة له كانت خلال سنة 2015 بـ 59.17 %، وأدنى قيمة له كانت خلال 2011 بـ 21.11 %، وبشكل إجمالي فإن متوسط معدل هامش الربح بنك دبي الإسلامي حيث قدر بـ 39.16% وهو أعلى بقليل من متوسط معدل هامش الربح لبنك السلام والذي يقدر بـ 34.93% مما يمكن القول أن حقق بنك السلام مستويات مقبولة مقارنة بما حجم بنك دبي الإسلامي وذلك لقلّة فروعه وبالتالي قلة حجم نشاطه ما أدى إلى انخفاض مستوى تكاليفه الثابتة وتجدر الإشارة سجل قيمة منخفضة سنة 2015 وذلك بسبب انخفاض حجم نشاطه نظرا لظروف الاقتصادية التي مرت بها الجزائر (انخفاض أسعار البترول)

5.1. معدل منفعة الأصول: الجدول الموالي يتضمن معدل منفعة الأصول لبنك السلام و الذي سيرمز له بالرمز (s AU) و معدل منفعة الأصول لبنك السلام و الذي سيرمز له بالرمز (d AU) خلال الفترة ما بين 2011 إلى 2016 من خلال قسمة إجمالي الإيرادات على إجمالي الأصول كما هو مبين :

الجدول رقم (5.1): معدل منفعة الأصول لبنك السلام و بنك دبي الإسلامي خلال الفترة ما بين 2011-2016

2016	2015	2014	2013	2012	2011	
5,21	5,46	7,88	10,17	9,16	8,82	% ' s AU
4,96	4,33	4,38	4,60	5,30	5,52	% ' d AU

المصدر : إعداد الباحث انطلاقا من التقارير المالية لبنك السلام و بنك دبي

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن معدل منفعة الأصول لبنك السلام أعلى مقارنة بمعدل منفعة الأصول لبنك دبي الإسلامي حيث بنك السلام أقل قيمة لهذا المعدل سنة قدرت ب 5.21 % بينما كانت أعلى قيمة له خلال سنة 2013 قدرت ب 10.17 % بينما أدنى قيمة لهذا المؤشر لبنك دبي الإسلامي سجلت خلال سنة 2015 حيث قدرت ب 4.33 % بينما كانت أعلى قيمة له سجلت خلال سنة 2011 ب 5.52 % .

مما سبق يتضح إن قدرة بنك السلام على تنويع محفظته انخفضت كثيرا خاصة خلال سنتي 2015 و 2016 وذلك انظرا لاعتماده على صيغة المراجحة و تبنيه إستراتيجية تركز على التمويلات قصيرة الأجل بنسبة 73 % من إجمالي تمويلات الممنوحة وذلك لكون هذه الصيغة بعائد مضمون و مخاطرة اقل .

2. مؤشرات المخاطرة: من خلال هذا العنصر سيتم قياس مخاطر رأس المال ومخاطر الائتمان و مخاطر السيولة و مخاطر سعر الفائدة و مخاطر كميالي:

1.2. مخاطر رأس المال: بالاعتماد على نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات يتم تشكيل الجدول الموالي والذي يتضمن مؤشر قياس مخاطر رأس المال لكلا البنكين خلال الفترة ما بين 2011 إلى 2016 كما هو مبين:

الجدول رقم (2،1): مؤشر قياس مخاطر رأس المال لبنك السلام و بنك دبي الإسلامي خلال الفترة ما بين 2011-2016

2016	2015	2014	2013	2012	2011	
26,93	25,63	28,26	25,63	30,57	40,29	نسبة مخاطر رأس المال بنك السلام الجزائر (%)
15,67	15,21	14,29	14,43	11,86	11,23	نسبة مخاطر رأس المال بنك دبي الإسلامي (%)

المصدر : إعداد الباحث انطلاقا من التقارير المالية لبنك السلام و بنك دبي

يتضح من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (1.2) أن بنك السلام يحتفظ بمعدل أعلى لمواجهة مخاطر رأس المال بينما يحاول بنك دبي الإسلامي الاحتفاظ بمعدل أعلى من معدل الملاءة للموازنة بين المخاطرة والعائد واستثمار فائض سيولة في بدائل استثمارية متنوعة في حين أن بنك السلام الجزائري يعاني من فائض في السيولة وقد قام خلال سنة 2016 بإبرام اتفاقية استغلال فائض السيولة مع ترست بنك (TRUST BANK ALGERIA) رغم كونه بنك يعمل وفق تقاليد المصرفية التقليدية إلا أن هذه الخطوة تدعو إلى تساؤل حول موقف الشريعة الإسلامية منها، كما يسعى إلى إبرام اتفاقية مماثلة مع بنك البركة الجزائري باعتباره بنك إسلامي باعتباره يوفر فرص لتوظيف الأموال وفق أحكام الشريعة.

2.2. مخاطر الائتمان: في الجدول الموالي تتضمن مؤشر قياس مخاطر الائتمان لكلا البنكين من خلال قسمة مخصصات المؤونات على الخسائر على القيم والديون الغير المسترجعة على مجموع تمويلات ممنوحة للمؤسسات وتمويلات ممنوحة للزبائن خلال الفترة ما بين 2011 إلى 2016 كما هو مبين:

الجدول رقم (2،2) : مؤشر قياس مخاطر الائتمان لبنك السلام و بنك دبي الإسلامي خلال الفترة ما بين 2011-2016

2016	2015	2014	2013	2012	2011	
1,16	3,76	1,67	5,18	2,27	1,47	نسبة مخاطر الائتمان بنك السلام الجزائر (%)
4,65	4,93	6,57	6,96	6,33	6,42	نسبة مخاطر الائتمان بنك دبي الإسلامي (%)

المصادر : إعداد الباحث انطلاقا من التقارير المالية لبنك السلام و بنك دبي

من الجدول أعلاه نلاحظ ان هناك تذبذب في نسبة مخاطر الائتمان بالنسبة للبنكين، حيث ان بنك السلام حقق أعلى نسبة مخاطر للائتمان سنة 2013 قدرت ب 5.18% بينما سجل أدنى قيمة له خلال سنة 2016 قدرت ب 1.16 % حيث تشهد تذبذبا مستمرا بينما سجل بنك دبي الإسلامي أعلى نسبة لمخاطر الائتمان بـ 6.96 % سنة 2013 بينما سجل اقل نسبة قدرت ب 4.65 % سنة 2016 والملاحظ أن متوسط هذا المؤشر 5.98% بينما بلغ متوسط قياس نسب مخاطر الائتمان بالنسبة لبنك السلام الجزائر 2.59% تعود هذه نتيجة تبني بنك دبي الإسلامي لإستراتيجية التنويع (مختلف القطاعات، مختلف صيغ التمويل... الخ)، في حين ان استثمارات بنك السلام يغلب على استثماراته صيغة المراجعة.

3.2. مخاطر السيولة: في الجدول الموالي نتضمن مؤشر قياس مخاطر السيولة لكلا البنكين من خلال قسمة مجموع نقديات لدي البنك و لدي البنك المركزي والأصول غير النقدية شديدة السيولة على مجموع المستحق للبنوك وللبنك المركزي وإجمالي الودائع خلال الفترة ما بين 2011 إلى 2016 كما هو مبين:

الجدول رقم (2،3): مؤشر قياس مخاطر السيولة لبنك السلام و بنك دبي الإسلامي خلال الفترة ما بين 2011-2016

2016	2015	2014	2013	2012	2011	
64,42	74,53	49,77	36,43	52,28	68,24	نسبة مخاطر السيولة لبنك السلام الجزائر (%)
32,71	33,22	038,6	54,21	42,38	42,98	نسبة مخاطر السيولة لبنك دبي الإسلامي (%)

المصدر : إعداد الباحث انطلاقا من التقارير المالية لبنك السلام و بنك دبي

من الجدول أعلاه نلاحظ أن نسب مخاطر السيولة بالنسبة لبنك السلام مرتفعة مقارنة ببنك دبي الإسلامي، حيث أن بنك السلام الجزائر حقق أعلى نسبة مخاطر السيولة سنة 2015 قدرت ب 74.53% بينما سجل أدنى قيمة له خلال سنة 2013 قدرت ب 36.43% بينما سجل بنك دبي الإسلامي أعلى نسبة لمخاطر السيولة 54.21% سنة 2013 بينما سجل اقل نسبة قدرت ب 32.71% سنة 2016 حيث بلغ متوسط مخاطر السيولة بالنسبة لبنك السلام وبنك دبي الإسلامي ب 40.68% و 57.61% على التوالي .

فبنك السلام يحتفظ بقدر مرتفع من السيولة في شكل أصول نقدية لمواجهة مخاطر السيولة، في حين أن بنك دبي الإسلامي يحاول موازنة بين الاحتفاظ بالسيولة لمواجهة مخاطر السيولة و بين استثمارها لتحقيق عوائد.

4.2. مخاطر سعر الفائدة: في الجدول الموالي نتضمن مؤشر قياس مخاطر سعر الفائدة لكلا البنكين من خلال قياس نسبة الأصول الحساسة إلى إجمالي الأصول خلال الفترة ما بين 2011 إلى 2016 كما هو مبين:

الجدول رقم (2،4): مؤشر قياس مخاطر سعر الفائدة لبنك السلام و بنك دبي الإسلامي
خلال الفترة ما بين 2011-2016

2016	2015	2014	2013	2012	2011	
55,72	52,62	076,0	57,16	63,3	56,36	نسبة مخاطر سعر الفائدة لبنك السلام الجزائر (%)
80,76	80,25	80,02	74,59	79,17	80,76	نسبة مخاطر سعر الفائدة لبنك دبي الإسلامي (%)

المصدر : إعداد الباحث انطلاقا من التقارير المالية لبنك السلام و بنك دبي

من خلال الجدول المتضمن مؤشر قياس مخاطر سعر الفائدة لبنك السلام وبنك دبي الإسلامي، إذ يلاحظ أن مخاطر سعر الفائدة بالنسبة لبنك السلام الجزائر شهدت تذبذبا بلغ ذروته سنة 2014 بـ 76% بينما أدنى قيمة سجلت سنة 2015 بـ 52.62%، بينما متوسط نسب مخاطر سعر الفائدة لبنك دبي الإسلامي 79.26% ويلاحظ أن بنك دبي الإسلامي يتعرض لمخاطر سعر فائدة أكبر كثير مقارنة ببنك السلام الجزائر وذلك يرجع إلى طبيعة البيئة المصرفية التي ينشط فيها بنك دبي والتي تتميز بانفتاح كبير على مختلف أسواق المالية العالمية هذا إلى جانب وجود سوق مالي إسلامي حيث تلعب فيه للبنوك الإسلامية دورا فعال خاصة بنك دبي الإسلامي باعتباره أكبر بنك إسلامي في الإمارات العربية المتحدة، كل هذه الأسباب أدت إلى ارتفاع مخاطر الأصول الحساسة لسعر الفائدة في البنك خلافا لبنك السلام الجزائر الي ينشط في بيئة يكاد ينعدم فيها سوق مالي ما يجعلها بعيدة نوعا ما عن هذا النوع من المخاطر رغم ذلك فقد سجلت نسباً مرتفعة نوعا ما لمخاطر سعر الفائدة .

الخلاصة:

إن الورقة البحثية هذه تمثل دراسة تهدف إلى تقييم إمكانيات البنوك الإسلامية في الجزائر من حيث العائد و المخاطرة و إنّ النتائج المتعلقة بها تتمثل بما يلي:

إن بنك دبي الإسلامي يحقق عوائد مرتفعة مقارنة ببنك السلام في المقابل تحمله مخاطر أعلى نظرا لطبيعة نشاطه من جهة و من جهة أخرى بيئة التي ينشط فيها بيئة متفتحة تتيح له خيارات استثمارية متنوعة على خلاف بنك السلام الجزائري الذي ينشط في إقتصاد ريعي محدود ولذلك فإن فرضية البنوك الإسلامية في الجزائر قادرة على الموازنة بين عوائدها ومخاطرها بحيث تتبع إستراتيجية تمويل بصيغ المراجعة من أجل تفادي المخاطر وضمان العوائد ولكن يحد من قابلية تحقيق أهدافها المتمثلة في مساهمتها في التنمية الاقتصادية، لذلك لابد لها من:

خلق بيئة قانونية تراعي طبيعة الميزة للبنوك الإسلامية من خلال سن قوانين تشريعية خاصة بالبنوك الإسلامية كما هو الحال في بعض الدول التي أصبحت رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية مثل الإمارات وتركيا و ماليزيا ... الخ، هذا من جهة ومن جهة أخرى لابد من توفير بيئة مصرفية صحية من خلال إصلاح المنظومة البنكية في الجزائر في مقدمتها ضمان استقلالية بنك الجزائر في وضع سياسته النقدية بعيدا عن التدخلات الحكومة ورفع الدعم عن البنوك التجارية العمومية مما يسمح بوجود منافسة عادلة بين مختلف البنوك وهذا سيفتح المجال واسع أمام البنوك الإسلامية في بلد كالجزائر غالبية شعبه ذو عقيدة إسلامية إلى جانب خصوصية البنوك العمومية ما يجعل السوق المصرفية يسودها المنافسة العادلة، إلى جانب ضرورة تعاون بنك السلام مع بنك البركة الجزائري باعتباره بنك إسلامي ينشط في السوق الجزائرية من اجل استثمار فائض السيولة التي لديهما في مشاريع استثمارية، كما يجب عليه تبني إستراتيجية مصرفية واضحة تخدم أهدافه كبنك إسلامي من خلال تنويع صيغه التمويلية ما يؤدي إلى رفع عوائده وتقليل مخاطره.

المصادر و المراجع :

1. دريد كامل ال شبيب: مقدمة في الادارة المالية المعاصرة، دار المسيرة عمان الأردن، ط1، 2007 .
2. رانية زيدان شحادة العلانة: إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، عماد الدين للنشر و التوزيع عمان الأردن، 2008 .
3. زياد سليم رمضان و محفوظ أحمد جودة: إدارة البنوك، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1996.
4. طارق الله خان وأحمد حبيب: إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، الأصل باللغة الإنجليزية، ترجمة: بابكر أحمد، رضا سعد الله، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب جدة المملكة العربية السعودية ط1 1424هـ/2003م.
5. طارق عبد العال حماد: إدارة المخاطر (أفراد إدارات شركات بنوك). الدار الجامعية، مصر، 2003 م .
6. طارق عبد العال حماد: تقييم أداء البنوك التجارية _ تحليل العائد و المخاطرة، الدار الجامعية للنشر والإسكندرية، 2001 .
7. عامر عبد الله: التحليل والتخطيط المالي المتقدم، دار البداية عمان الأردن ط1 2015 .
8. عبد الرزاق بن حبيب وخديجة خالدي: أساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2015 أحلام بوعبدلي: سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان الأردن ط1 2015 .
9. عبد الرزاق بن حبيب وخديجة خالدي: نماذج و عمليات البنك الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2016 .
10. عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف: الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1999 .
11. عبد الناصر براني أبو شهد: إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر و التوزيع، ط1، 2013.

12. علاء صالح و عدي فاضل: تقييم أداء شركات العراقية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد 8 العدد 25، سنة 2012 .
13. الغالي بن إبراهيم: تحليل الربحية التجارية لاتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الإسلامية دار الصفاء للنشر و التوزيع ط1 2016 .
14. محمد البلتاجي: المصارف الإسلامية النظرية والتطبيق مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط1 2012 .
15. محمد الجموعي قريشي: تقييم أداء المؤسسات المصرفية، مجلة الباحث جماعة ورقلة، العدد 03، 2004.
16. محمد زياد رمضان و محمود الخلايلة: التحليل والتخطيط المالي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة مصر ط1 2013 .
17. محمد سعيد أنور سلطان: إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005 .
18. محمد قاسم خصاونة: أساسيات الإدارة المالية، دار الفكر عمان الأردن، ط 1، 2011.
19. محي الدين ابو الهول: تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية دار النفائس عمان الأردن ط1 2012 .
20. Prasetyo Muhammad Budi & Surya Putri, "Risk Management for Islamic Banks (1st Edition)". John Wiley & Sons, 2015.
21. انظر الموقع الرسمي لبنك البركة: تاريخ الولوج 2017/08/25 على الساعة 14.30:
http://albaraka-bank.com/ar/index.php?option=com_content&task=view&id=218&Itemid=28
22. انظر الموقع الرسمي لبنك السلام : تاريخ الولوج 2017/08/25 على الساعة 14.30:
<http://www.alsalamalgeria.com/?path=catalogue.produits.famille.3>